الدولة الريعية وتحديات النمو والتنمية في الاقتصاد العراقي

د. عباس الفياض

المقدمة.

ثمة تعريفات متعددة للدولة الريعية أبرزها "أنها تستمد كل أو جزء كبير من إيراداتها الوطنية عن طريق تأجير الموارد المحلية لعملاء خارجيين. ومن بين الدول الريعية في الوطن العربي، السعودية والإمارات العربية المتحدة والعراق وإيران والكويت وقطر، وكذلك في أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا مثل فنزويلا ونيجيريا والجزائر. أما التعريف الأشمل للدولة الريعية، فهي "الدولة التي تعيش على العائدات الريعية المتأتية من الخارج بشكل منتظم مقابل ضعف العمليات الإنتاجية المحلية، وفي هذه الحالة يجب أن يكون دافع الريع أجنبيًا، وبدونه لا يؤثر على مجمل الدخل لأن الريع ليس حصيلة إنتاج معين وإنما حصيلة إعادة توزيع الثروة من دافع الريع، ولذلك ينبغي أن يكون مدفوعًا من الخارج ليؤثر على دخل الدولة كتحويل من خارج الدولة لداخلها. وتعتمد هذه الدول على مورد طبيعي واحد من نفط أو غاز او معادن او غيرها، حيث يمثل هذا المورد القابل للنضوب، مصدرا لتغطية احتياجات الدولة من الطاقة ومشتقاتها، بالإضافة إلى كونه مصدرا كلياً لتمويل خزينة الدولة. تهدف هذه الدراسة للإشارة لمخاطر الاعتماد على هذا المورد بصفة تكون كلية، لاسيما في ظل تكرار الأزمات في الاسواق العالمي، وانعكاس ذلك على ايرادات الدولة الريعية، كما تقدم الدراسة بعض المقترحات والحلول على المدى القصير والاستراتيجي التي يمكن ان تساعد العراق باعتباره دولة ريعية، وذلك بتنويع اقتصادياته والتحكم بنفقاته لمواجهة انكماش ايرادات. وايجاد علاج لقضية البطالة والفقر ومحاربة الفساد المالي والاداري المستشري في العراق. كلمات مفتاحية: الدولة الريعية، موارد طبيعية، الاقتصاد العراقي، البلدان النفطية.

Abstract;

There are multiple definitions for renties state most prominently derived all or a larg portion of its revenue through lease local resource for foreign scholars .As for the broader definition for rentier state is the state who lives on rentierm income from abroad regularly, such as low domestic productivity.

Oil countries can be considered as a natural source specific to some state, indeed an exhaustible source that can effectively contribute partial funding (countries exporting multi) or general (rentier) economic need of the producer countries such as Iraq,Algeria, Lebia, Nigeria, Venezuela , Arab gulf countries and others . The rentier state solution should close the margin between poverty and unemployment with increased employment and challenge corruption.

The rentier nature of the economy is entered due to the dependence upon oil as the principal source of income and financing of non oil activity and the relative fragility of industrial production.

This study develops a theoretical model to analyse wether a rentier state can diversify its economy away from the rent revenue and hence sustain the economic development and preserve.

We will try through this study to highlight the economic risks of rentier countries especially in times of crises as well as short and long term solutions that can diversify the Iraqi economy.

Key words: the rentier state, natural source, oil countries, Iraqi economy.

مشكلة البحث:

الإشكالية تبدأ مع قدرة الدولة على أن تكون مكتفية ذاتيا، فالدولة الريعية دولة ضعيفة لأنها تعتمد في ميزانيتها على الآخرين بشكل أقرب إلى أن يجعلها عاجزة، فهي لا تنتج غذاءها ولا مستلزمات الحياة اليومية بنفسها، واقتصادها رهن الطلب والعرض، تبحث مشكلة البحث حول الفرق بين الخصائص والممكنات للدولة الريعية المتاحة والاقتصاديات الريعية من جهة اخرى ومدى تأثيرها على النظام السياسي ويمكن طرح الاسئلة التالية:-

* هل كل دولة تمتلك النفط الخام تعتبر دولة ريعية.
* كيف يمكن الخروج من الدولة الريعية إلى الدولة ذات الانتاج الحقيقي.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في ان الدولة الريعية تؤثر على النظام السياسي بشكل يختلف عن غيرها من الدول ذات المصادر العديدة للاقتصاد، من خلال ما يلي:

* كلما ازداد الاعتماد على النفط في تحقيق الموارد ضعف الاهتمام بالصناعة والزراعة وغيرها وازداد تبني الدولة للاقتصاد الريعي.

*اعتماد الدولة على مصدر الريع يؤدي إلى ضعف المسألة وانتشار الفساد وضعف الديمقراطية.

* إيرادات كثيرة وفقدان التنمية.

اهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف على ماهية الريع وإشكاليته وماهية الدولة الريعية والاقتصاد الريعي وخصائصهما ونقاط الضعف والقوة والعمل على تجاوز المصاعب فيهما.

أهمية البحث:

كثير ما يثار الجدل حول موضوع الدولة الريعية وطبيعتها، ودراسة هذه الحالة من اجل النهوض بالاقتصاد وتنويعه بهدف تحقيق التنمية المستدامة ووضع بعض المقاربات والمقترحات التي تصب في هدف تحقيق التنمية.

منهجية البحث:

يهدف العمل تحقيق فرضية البحث ويستخدم تحليلات مفهوم الدولة الريعية وتوجهات الاقتصاد وتحديات النمو والتنمية كإطار تحليلي، يعكس العلاقة الظاهرة بين التنمية الاقتصادية بسبب الموارد الطبيعية وتدهور الصناعات التحويلية، ويتبع البحث من المنهج الاستقرائي القائم للوصول إلى نتائج كلية من مقدمات جزئية للوصول إلى نتائج تحقق الهدف من الدراسة.

هيكل البحث:

يتكون البحث من ثلاث محاور :

الأول، مدخل النظري .

الثاني، الدولة الريعية في العراق وخصائصها.

الثالث، مقترحات ومقاربات لتنويع الاقتصاد العراقي .

مجال الدراسة:

الاشكالية المطروحة في الدراسة تخص سياقا مكانيا وزمانيا، حيث جرى التركيز على الدولة العراقية. في إطار زمني محدد من 2003 ـ 2019 وهي المرحلة التي شهدت تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة في البلاد، بفعل التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي، وفقدان النمو والتمية وبناء دولة المكونات السياسية والطائفية والفئوية والمحاصصة بديلاً عن المواطنة، وعرضت البلاد للصراعات الإقليمية والدولية، وسببت البطالة والفقر والفساد.

المحور الاول: مدخل نظري.

يشير الفكر الاقتصادي الى ان العصور القديمة تميزت بالاقتصاد الطبيعي أو الاقتصاد المغلق، أي في تلك المجتمعات التي تسودها الزراعة. إذ يصعب على المفكرين الأوائل الكتابة عن علم الاقتصاد، في ظل اقتصاد قائم على الزراعة التي يؤديها العبيد، والتي يختصر إنتاجها للاستهلاك الذاتي والعائلي. كما من الصعوبة أن يعد بحث نظري عن الاجور، حيث لا يوجد عمل بأجر، او البحث في نظرية القيمة أو الثمن أو الاسعار، حيث تندر المبادلات، وإن وجدت فأنها تأخذ شكل المقايضة، ولا عن رأس المال حيث أدوات الانتاج بدائية ومصنعة أهلياً ومحلياً. ففي سومر ومصر والصين والهند أو في اليونان وروما بعدها" ق .م " كانت الزراعة هي الصناعة الأساسية، التي تدور حول الاسرة المعيشية، وكان "الرقيق" هم قوة العمل. كما أن الفكر الاقتصادي نفسه لم يعد علماً مستقلاً، حتى منتصف القرن الثامن عشر. إذ كنا نجده في أحضان الفلسفة أو اللاهوت وفي القرون الوسطى في احضان التاريخ. وتمت فلسفته عند المفكرين العرب في القرن الرابع عشر. ورث النظام الاقطاعي مميزات النظام العبودي، الذي لا يختلف كثيراً في السياق عن سلفه من حيث عدم اعطاء حرية للمنتج في تملك وسائل الإنتاج . يضاف الى ذلك تميزه بتدني مستوى التكنيك الانتاجي، وضيق "السوق" المحلية والاشكال المختلفة لتنظيم الريع. أما فائض المنتوج فيظهر بصفات متنوعة من الريع "ريع السخرة" "العمل" أو الريع العيني أو النقدي أو كلاهما لسد حاجة أسياد الارض، في ظل الملكية المحدودة للفلاحين داخل مجتمعات قائمة على الزراعة، التي يؤديها العبيد أو الأقنان وتكون معدة للاستهلاك الذاتي. إذ يحصل السيد او الإقطاعي على ريع الارض على شكل عيني، وهو الشكل الغالب للريع. هذا الريع يؤدي الى دوامه واستمرار الاقتصاد الطبيعي، الذي على ضوئها تتحقق شروط الانتاج، وتجديده داخل الوحدة الاقتصادية الاقطاعية. كما يظهر الى جانب الريع العيني او البضاعي شكل آخر للريع، هو الريع النقدي وسيادة الاقتصاد الطبيعي في الريف والاقتصاد السلعي في المدن، وبخاصة في الفترة الاخيرة من تاريخ النظام الاقطاعي، نظام قائم على

استثمار عبيد الارض **"النظام العبودي"** وبعدة**" النظام الاقطاعي** كما تشير الدراسات والبحوث الى وجود اسواق وحرفيون([1]). ولكن معظمهم من الرقيق. ولم يكن هناك نشاط صناعي كما نفهمه اليوم، وغالبية البضائع المادية تشترى من ريع الارض، وغيره من تحصيلات الجمارك والمكوس، الذي يتحصل عليه ملاك الارض الذين يعيشون في المدن. وقد عرف العرب والمسلمين من بعد معاني لكلمات عديدة تتعلق بالريع (غنيمة، وفيء، وخراج، وجزية، وعشر) التي لها معانٍ وتفسيرات كثيرة و"خراج الأرض التي فسرت بالفوز بالشي بلا مشقة"([2]) . كما ميز **العلامة ابن خلدون** في المقدمة في الفصل الاول- الفصل الخامس منه، في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما،إذ يقول: (وإن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية.. إنما الكسب يكون بالسعي في الاقتناء والقصد الى التحصيل. فلا بد في الرزق من سعي وعمل..وفي مكان آخر أشار "اعلم ان المعاش هو عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله..." ([3]) والجابري في كتابه "نقد بنية العقل العربي" أستند إلى ابن خلدون ليقدم مفاتيح ثلاث هي: (العصبية القبلية والعقيدة والغنيمة)، ويفسرها بأنها تعني الاقتصاد الريعي في الظروف الحالية، ويوظفها لقراءة التجربة السياسية العربية..المدرسة **الماركنتيلية** ركزت على التجارة بديلاً عن الزراعة والريع الزراعي، ولكنهم ركزوا على بدائل أخرى للريع للحصول على الثروة لتعزيزعملية التراكم الاولي لتنمية العملية الصناعية في بلدانهم. بالاضافة للضرائب والحماية الجمركية وذلك من خلال تبني سياسة الاستعمار والنهب والسيطرة على مكامن الذهب والفضة للبلدان التي احتلت من قبلهم. أما **الفيزوقراطية** التي قدمت للفكر الاقتصادي معطيين الأول: اعطائهم الأولوية والأهمية للزراعة دون غيرها من القطاعات وفي الثاني: بررت دخل الملاكين العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل وحسب نموذج الجدول الاقتصادي الذي افترضه **كيني** نقتطف ما يلي "يعطى المزارعون، كذلك مليوني فرنك فرنسي، لطبقة الملا ك، كريع نقدي، مقابل الأرض التي يتولون زراعتها لحسابهم الخاص". ويكون فرانسوا كيناي أول من استخدم الريع في الدراسات الاقتصادية **آدم سمث** ([4]) **"المدرسة الكلاسيكية"** "يفسر الريع" بأنه الثمن المدفوع لقاء استعمال الارض.."أي اعتبره شكل من اشكال المردود المالي أما **"ديفد ريكاردو"** **David Ricardo** - 1772 - 1823 فقد أشار في مؤلفه مبادئ الاقتصاد السياسي

([1])1- راجع الاستاذ ابراهيم كبة - دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي – مطبعة الارشاد- الطبعة الاولى- الجزء الاول- بغداد 1970 ص391، 392 .

([2]) راجع مؤلف د. محمد ضياء الدين الريس - الخراج و النظم المالية للدولة الإسلامية – دار الأنصار – القاهرة، ط4 ، 1977 ، ص110 فما فوق.

([3]) ابن خلدون في المقدمة ... وتحديداً في الفصل الاول - الفصل الخامس منه.

([4]) آدم سمث – ثروة الامم –ترجمة حسني زينة- معهد الدراسات الاستراتجية- ط1 - بغداد، بيروت،2007 ، ص 211

والضرائب- الذي صدر 1817*" ان الريع جزء من منتج الأرض يتم دفعه لمالك الأرض مقابل استخدام قوى لتربة الأصلية التي تبقى سالمة. أما **كارل ماركس ([1])" المدرسة الماركسية"** فكان أول من لفت الانتباه الى مأأسماه بـ" الرأسمالية الريعية" في وصف للرأسماليين غير المنتجين إقتصادياً، أي الذين تأتي ايراداتهم من خلال الريع مثل اصحاب الاراضي والعقارات المؤجرة، وحتى الاسهم والسندات . كما وأشار الى ان الاقتصاد الريعي يقوي علاقات القرابة والعصبية. وعدا تحليل ماركس المستفيض للرَّيع العقاريّ الذي شخّصه كأساسِ دخل إحدى الطبقتين المالكتين الأساسيّتين اللتين صنّفهما في «رأس المال»، ألا وهُما الملّاك العقاريّون والرأسماليّون كما سبق الذكر، فقد تبع الاقتصاد الكلاسيكيّ أيضاً بتسمية الذين يعيشون من فائدة رأسمالهم النقديّ بذوي الريع (Rentiers).حيث تذهب **النيوكلاسيكية** أبعد من المدرسة الكلاسيكية، عند الحديث عن الريع حيث تقر بأن الريع من الممكن أن ينشأ إعتباراً لمرونة الطلب. كما إنه قد يكون في فترة زمنية محددة ثم يزول، وعمقوا الفكر الكلاسيكي المبني على المنفعة وقياسها..أما كيفية الحصول على الريع :إنّ الحصول على الريع مرتبط مع أحد أنواع الاحتكار، مثل احتكار الموقع أو احتكار الملكيّة أو غيرها من أنواع الاحتكارات الأخرى، وعادة ما يكون هذا المصدر بيد الدولة، التي تكون هي صاحبة الحق الوحيد في استخراجه والتصرف فيه. ويمكن أن يرتبط الريع بمصدرين رئيسيين (داخلي وخارجي).

أما مفهوم الدولة الريعية فيشار لها على إنها الدولة التي تعتمد على الاقتصاد الريعي في توفير عائد وايرادات الدولة. كما تفصح عنه الميزانية السنوية بأبوابها المختلفة، فقد جرى تداول هذا المفهوم في بداية القرن العشرين، إذ نجد التسمية ذاتَها في صميم كتاب **"لينين"** الشهير، «الإمبرياليّة أعلى مراحل الرأسماليّة»، حيث يطلِق التسمية عينَها على الذين يعيشون من عائدات الأسهم والسندات ويصفهم بالطفيليّين، أسوةً ببعض الاقتصاديّين في عصره، بل يرى فيهم فئةً باتت مسيطرة في بعض الدول الإمبرياليّة التي يطلَق عليها صفة «الريعيّة» مؤكّداً أنّ «الدولة الريعيّة هي دولة رأسماليّة طفيليّة وان هذا الظرف لن يمر بدون تأثير على كل الاوضاع الاجتماعية والسياسية للبلدان المعنية ([2]) وازداد الاهتمام من قبل الاقتصاديين في النصف الثاني من القرن العشرين وتحديداً في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن

([1]) كارل ماركس-رأس المال- المجلد الثالث -عملية انتاج رأس المال - ترجمة د. فالح عبد الجبار دار-الفارابي بيروت- لبنان،2013 ص723

([2]) *Lenin,'' Imperialism ,the highest Stage of Capitalism'' in Robert C Tucker,ed., the – Lenin Antbology New York ;W. W. Norton, 1975) .
مؤلف فلاديمير أليش لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية.

الماضي، اذ ركزت البحوث حول الدولة المصدرة للنفط في مناطق الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ولم تختصر البحوث على رجال الاقتصاد، بل شمل علماء السياسة والاجتماع وغيرهم. تعرف الدولة الريعية بأنها تلك التي تعتمد إيراداتها المالية على الموارد الطبيعية وعلى ما يستخرج من باطن ليدلوا بتفسيراتهم لبعض الظواهر المرتبطة بالريع. كان اول من ربط مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية، هو الباحث الإيراني **حسين مهدوي** في بحثه الموسوم "طبيعة الدولة الريعية"([1]) بوصفها تلك الدولة التي تعتمد بالدرجة الاولى على دخل ريعي، يأتي من الخارج دون عملية إنتاجية محلية، وهذه الحالة تكاد تتصف بها جميع الدول النفطية في البلدان النامية، وقد جاءت استنتاجات مهدوي هذه اثر زيادة العائدات الحكومية الايرانية جراء تأميم النفط في بداية الخمسينات من القرن الماضي. ووفقاً لهذا المفهوم، فأن دفع رسوم المرورمن قناة السويس ودفع رسوم بناءً على استخدام انابيب النفط المارة عبر اراضي دول، تعتبر كلها ريعاً إضافياً الى العائدات النفطية. كما والارض أوتعتمد عليها بنسبة كبيرة، وهذا يعكس ضعف النشاط الاقتصادي او تدنيه وتؤمن ميزانيتها السنوية بالاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية.

التعريف الشامل للدولة الريعية، هي التي تعيش على العائدات الريعية المتأتية من الخارج بشكل منتظم مقابل ضعف العمليات الانتاجية المحلية "ضعف هياكل الانتاج المحلي والريع الخارجي مصدر أساسي للدخل". كما ينبغي الاشارة الى انه في حالة الدولة الريعية يجب ان يكون من يدفع الريع أجنبياً، وبدون ذلك سوف لايؤثر على مجمل الدخل، لأن الريع ليس حصيلة انتاج معين وأنما حصيلة أعادة توزيع الثروة من دافع الريع، ولذلك ينبغي ان يكون مدفوعاً من الخارج في عام 1995 نشر د.**حازم الببلاوي وجيكامو لوتشاني** كتابهما عن (**الدولة الريعية في العالم العربي**) حيث اشارا وظاهرة الأقتصاد الريعي لها جذور تاريخية تعود الى بدايات القرن السادس عشر عندما حصلت إسبانيا على ثروات نتيجة اكتشاف وأستغلال مناجم الذهب والنحاس في مستعمراتها في دول أمريكا اللاتينية. كما شهدت استراليا في منتصف القرن التاسع عشرعلى الحالة ذاتها عل المعدن النفيس، وفي الى مفهوم واسع للريع وميزوه بأربعة خصائص وهي:

*يشكل الريع الخارجي العامل المهيمن في الاقتصاد.

ليؤثرعلى دخل الدولة كتحويل من خارج الدولة لداخلها.

([1]) الباحث الايراني حسين مهدوي- طبيعة الدولة الريعية- .

*وحددت الهيمنة 40 % من دخل الدولة.

* ينخرط معظم السكان في استهلاك أو توزيع الريع، وليس انتاجه من خلال فطاع الدولة، وتعمل أقلية في انتاج النفط مباشرة.

* المستلم لإيرادات الريع الوحيد هي الدولة.

في القرن العشرين برزت ظاهرة "المرض الهولندي" في الاقتصاد، نتيجة اكتشاف النفط والغاز في النصف الثاني من القرن العشرين. شهدت كل من المكسيك والنرويج وأذربيجان نفس الاكتشاف للنفط والغاز في اراضيها، وبنفس الوقت شهدت بلدان أفريقيا وبخاصة نيجيريا، فقد قدمت الطبيعة لهذه البلدان من ثروات سخية في الطاقة الهيدوكاربونية، في العقود الاخيرة من القرن العشرين. ظهرت ملامح الاقتصاد الريعي في إقتصاديات معظم البلدان العربية وفي دول الخليج والعراق خاصة، ويعتبر الإقتصاد الريعي خطيراً على الدولة، فعندما تعتمد دولة في جزء كبير من إيراداتها على مورد محدد، فإنَّها بذلك تضع نفسها تحت سطوة المتغيرات الخارجية، فيرتبط مصيرها الاقتصادي بأي عامل من شأنه أن يؤثر على نسبة الطلب على هذه المادة في الاسواق العالمية في الخارج. مؤخرا ظهرت دراسات جدلية كثيرة تطرح افكارحول نعمة أو نقمة المصادرالطبيعية ومعظمها تؤكد على المرض الهولندي([1]).

المحور الثاني: الدولة الريعية وتكريس الطائفية والمحاصصة .. وفي زيادة البطالة والفقر والفساد.

يعد العراق واحد من الدول الريعية الذي اعطى دورا متميزا لهذا لقطاع النفط بعد منتصف السبعينات وارتفاع واردات هذا القطاع نتيجة للتاميم وارتفاع اسعار النفط عالميا. وأهتم به على حساب القطاعات الاخرى الصناعية والزراعية وغيرها، وبصرف النظر عن السياسة الاقتصادية التي انتهجها النظام الدكتاتوري السابق بهيمنة الدولة، وشموليتها ومركزيتها المقيته التي بدورها حطمت اقتصاديات البلد، وحجمت دور القطاعات الأخرى، عدا النفط، ولا نريد ان نقارن بما حصل ويحصل بعد التغيير، فأن المحتلين أدخلوا الاقتصاد ما بعد 2003 في حالة من الفوضى والعبثية، إذ وضعوا سياسة جديدة سميت "بسياسة الاصلاح الاقتصادي" فالاستراتيجية التي طبقها الاحتلال "المشروع الاقتصادي للحاكم المدني **بول بريمر**"([2]) وآثار

([1])- أنظر النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية – مجموعة مؤلفين – معهد الدراسات الاستراتيجية – ط1 ، بغداد ، اربيل، بيروت، 2007 ، ص 61. ومجموعة أخرى من الباحثين سأذكر بعض مصادرهم بالانكليزية للاستفادة.

([2]) بول بريمر – عام قضيته في العراق- النضال لبناء غد مرجو- ترجمة عمر الأيوبي- صادر عن دار الكتاب العربي بيروت،لبنان،2006 ص102، 103.

الحرب وبحسب المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال فقد كان من ضمن الأولويات حسب قول بريمر" إن من اولى اولوياتنا إعادة انتاج النفط الخام والوقود ثانية"، وضرورة الانفتاح على العالم([1])' والذي حصل جرائها، التحول من المركزية إلى النظام اللامركزي في ادارة الحكم، كما تضمنت الأهداف بأختصار، انفتاح الاقتصادي على العالم وفتح السوق العراقية للمنتجات الأجنبية بدون ضوابط، وفي الجانب الآخر أوقف العمل بنحو 200 معمل ومؤسسة كانت تشكل العمود الفقري للبنية التحتية للاقتصاد الوطني. مثل الحديد والصلب والاسمنت والبتروكيماويات والاسمدة والكبريت والفوسفات والسكر والصناعات النفطية والغذائية والنسيج والاحذية والسيجائر والادوية والزيوت النباتية والطماطم وغيرها. في وقتها دعى **"ماريك بيلكا"** وكان وزير مالية سابق في بولونيا و يعمل تحت قيادة بول بريمر في العراق (إلى استثمار فرصة الفوضى كي "يكونا فعالين" في الدفع قدما بسياسات من شأنها أن تؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال، ويجب تصفية كل المؤسسات الحكومية غير المنتجة بشكل فوري ومن دون بذل أي مجهود لإنقاذها عن طريق صرف اعتمادات مالية لها من المال العام) كما وتضيف المعلومات الصادرة من اتحاد الصناعات العراقي التي تشير الى ان 90% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة البالغة 36 ألف قد توقفت عن العمل منذ ذلك الحين. وبدلاً من اعادة الاعمار لهذه المشاريع التي قدرت وقتها تكاليف اعادة الاعمار مابين 100-120 مليار دولار (تقدير البنك الدولي 100 مليار دولارأمريكي عام 2006) اقل اواكثر حسب هذه الاوساط. ومعالجة الأزمة في الاقتصاد، وذلك بتنويع مصادره منذ البداية وحماية ودعم منتجاتنا المحلية. وأن غياب الدعم الحكومي لتنمية القطاع الصناعي، وعدم معالجة تلك جعل قائمة الكلف الانتاجية المحلية، تفوق مثيلاتها في الدول المجاورة. وأدى ذلك الى ان الصناعي العراقي شدد العزم بإغلاق مصنعه اواللجوء الى الغش الصناعي او نقل مدخراته للعمل في القطاع التجاري، المتميز بالربح السريع او تهريب رؤوس الاموال واستثمارها في الخارج، وأدت هذه العملية الى تهميش واخراج القطاع الصناعي المحلي، وتفكيك القاعدة الانتاجية المحلية بكاملها. يقول لودفيج فون ميزس([2]) (يتوجب على الدول النامية تكريس رأس المال المحلي وجذب رأس المال الأجنبي، ولغرض تعزيز الأدخار المحلي من الجماهير، من الضروري التذكير بأن الأدخار يفترض سلفاً توفر وحدة نقدية مستقرة، وهذا يتضمن غياب أي نوع من التضخم. كما ان الامور الضرورية

([1]) راجع نعومي كلاين – عقيدة الصدمة ،صعود رأسمالية الكوارث – ترجمة نادين خوري - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط4 ، 2017- ، بيروت ، لبنان، ص454

([2]) إنظر لودفيج فون ميزس- السياسة الاقتصادية ، آراء لليوم والغد- ترجمة د. حازم نسيبه ، تدقيق فادي حدادين- الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن، ط1 ، 2007 ، ص 122

اللازمة لتحقيق المزيد من المساواة الاقتصادية في العالم يكمن في التصنيع – وهذا ممكن تحقيقه فقط من خلال المزيد من الأستثمارات الرأسمالية وزيادة تراكم رأس المال، وقد يبدو غريباً لكم إنني لم اتعرض الى عامل يعتبر من العوامل الرئسية في التصنيع، ألا وهو إجراءآت الحماية) التأكيد للبرفسورميزس هنا على التصنيع، فتحنا السوق وحرية التجارة منذ 2003، ودعينا وندعو الآن للاستثمار بلا تحديد، ولم نحدد نوع أواي استثمار يريده العراق وفي اي مجال؟ ودون ان نحدد ما هي الأولويات للاقتصاد.. وماهي الإصلاحات المطلوبة؟ يقول د.عباس النصراوي([1]): لاجدال بأن العراق يحتاج الى مبالغ ضخمة من الاستثمار الاجنبي، ولكن الاستثمار الحقيقي الذي يحتاجه هو الاستثمار الذي يضيف الى قدرته الانتاجية من السلع والخدمات، وليس الاستثمار العقيم... فالاستثمار الاجنبي الذي سيشتري مشروعاً قائماً لن يؤدي سوى الى استبدال ملكية محلية بملكية أجنبية، دون تغير مستوى إجمالي الانتاج المحلي للعراق، ويمكن ان ينطبق التحفظ ذاته على رأس المال المحلي، الذي سيستثمر في مشاريع قائمة بالفعل. مما سيحرم الاقتصاد من إستثمار رأس المال هذا في مشروعات جديدة، قادرة على زيادة اجمالي الانتاج المحلي". أن العمل الذي بدأه بريمر بإتجاه تحرير الاقتصاد، الذي جرى الحديث عنه ووفق سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي. فالاول يفترض ان يؤدي الى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة الى التحويل وتجديد خدمة الدين وتقليل النفقات، وكبح نمو الطلب المحلي للوصول الى وضع مستقر قابل على الاستمرار، ويكون العراق قادراً على تغطية العجز في الحساب الجاري. أما برنامج التكيف الهيكلي، فهي مجموعة من الاجراءآت الاقتصادية المفترضة، تهدف الى تحرير الاقتصاد والتجارة، من خلال رفع السيطرة والضبط من قبل الدولة، وأتباع الخصخصة وتطبيق سياسة موجهة نحو التصدير وأجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطني. وإذا نظرنا الى جوهر برنامج بريمر، فهو برنامجاً انكماشيا -اي غير توسعي- لصالح الوفاء بالالتزامات ديون خارجية. وهذا الأفتراض والتفسير النظري، لسياسة التثبيت والتكيف الهيكل، الذي وضعته دوائر معينة وفرضته على العراق وغيرة من الدول النامية، لا يتلائم مع اقتصاديات هذه البلدان، لان المصممين لهذه البرامج لا ينظرون الى العجز في الحساب الجاري في هذه البلدان بعلاقته بالاستهلاك والاستثمار والادخار في البلد المعني، ومالم تؤخذ هذه الاعتبارات فأن تحرير التجارة يشكل خطراً على البلد، وهنا تكمن الفروقات بين اقتصاديات الدول المتقدمة، والدول النامية وتلك الناشئة والتي تعاني من ركود اقتصادي.

([1]) د. عباس النصراوي- دفاعاً عن القطاع العام- منشور باللغةالأنكليزية – وجرت ترجمته في مجلة الثقافة الجديدة العراقية

والتجارب اثبتت ذلك في الثمانينات والتسعينات وفي بداية الألفية الثالثة. وانما شكل التوجه خطراً على التوجهات التنموية لبلدان نامية لأسباب عديدة.

يشيرميشال نشوسودوفسكي ([1]): (ان خطط التثبيت الماكرو إقتصادي وبرنامج التصحيح الهيكلي المصممة من قبل "صندوق النقد الدولي" تشكل وسيلة شديدة الفعالية لاعادة تنميط حياة الملايين من الاشخاص، وللتصحيح الهيكلي اثر مباشر على ظاهرة عولمة الفقر. كما ويقول ان عملية "الجراحة الاقتصادية" التي تتم بحسب وصفة الصندوق تؤدي الى الضغط المداخيل الفعلية وتدعم منظومة التصدير المرتكزة على يد عاملة رخيصة) .إن السياسة الاصلاحية التي نفذت بموجب اصندوق الدولي والبنك الدولي، تمخضت عن ان السياسة النقدية والمالية ذات توجهات محددة مفادها كيف يمكن تسديد الديون على هذه البلدان، ولاتعالج البطالة أو تنمية الصناعة الوطنية ولا تؤدي الى الى التنمية، في حين ينبغي ان تكون " رغم استقلالية البنك المركزي " تنسيق بينهما (ان السياسات المالية والنقدية يجب أن يكون لها هدف رئيسي ألا وهوالسعي للتشغيل شبه الكامل وبالتالي لايمكن فصل مسئولية السياسة النقدية للبنك المركزي عن مسئولية السياسة المالية للحكومة مما يتطلب إعادة صياغة العلاقة بينهما بحيث تمثل في مساءلة ومحاسبة مشتركة أمام البرلمان المنتخب وأن يكون هدف السيباسة المالية والنقدية التأكيد على مستوى تدفق الطلب الكلي وهو العنصر الحيوي لإحداث نسبة عالية من التشغيل في النشاط الاقتصادي) ([2]) لكن لماذا السياسة النقدية بالعراق اخذت منحى متشدداً في البداية. بهذا الصدد يشير "جوزيف ستجلتز"ان: (الحاح صندوق النقد الدولي على البلدان النامية في الحفاظ سياسات نقدية متشددة، أدى الى ان تجعل معدلات الفائدة اعلى وأستحداث الوظائف أمر مستحيل حتى في أفضل الظروف، لأن تحرير التجارة حدث قبل أن توضع شبكات الضمان في مكانها المناسب. فقد وقع أولئك الذين، فقدوا وظائفهم في غائلة الفقر وأنتابهم شعورعارم بعدم الامان) ([3]). فلماذا تتخذ البرانامج الاقتصادية الحكومية هذا المنحى المشكوك في سلامته؟. صحيح ان هذه الأجراءآت نجحت في استقرار لسعر الصرف للعملة الوطنية و تحجيم مستويات التضخم وأظهرت تحسناً في الاحتياطات النقدية في البنك المركزي الواردة من النفط، وفسر البعض من الاقتصاديين والسياسيين العراقيين هذا النمو بالتنمية وهو غير ذلك، والنمو في

([1]) -ecosociete- Montreal-Canada,1998,P.62Cite par Michel Chussu Dovsky in La Mondialisation De La Pouvrete-

([2]) د. شريف دلاور- حتى لايسرق المستقبل- دار الطناني للنشر والتوزيع- القاهرة ط1، 2014 ، ص24.

([3]) انظر : - جوزيف ستكلتز- العولمة ومساؤها- ترجمة فالح عبد القادر حلمي – مراجعة د. مظهر محمد صالح- الناشر بيت الحكمة ، ط1 ، العراق ، بغداد، 2003 ، ص 33.

القطاع النفطي لايؤثر على التنمية في بلد، يفترض ان تنمو فيه القطاعات الثلاث الصناعي والزراعي والخدمي ثلاث أمثال النمو في القطاع النفطي، لكي تستوعب القوى العاملة، لكنها بنفس الوقت نقلت هذا العجز من موازنة الدولة الى ميزانية المواطنين، من عوائل وافراد بفعل ارتباط اي انفاق متولد من قطاع النفط الريعي، بتوليد ضغوط تصاعد الاسعار المحلية سواء على "المواد الغذائية أوالخدمات وغيرها" حيث ادت الحالة الى ان السياسة المالية اعتمدت على النفط وعوائده الريعية السنوية لتمويل الميزانية، وتغطية النفقات بدلاً من البحث عن موارد اخرى تعزز خزينة الدولة مثل الضرائب والجمارك وغيرها.

ماذا حصل بعد بريمر؟

غن **الحكومات المتعاقبة** بعد بريمر، فبدلا من ان تعيد النظر في الأولويات التي اتخذت، فأنها سارت

على نفس النهج، الذي أملته المؤسسات المالية والنقدية الدولية وتحديداً "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، أو بتأثيرات منها مباشرة اوغير مباشرة، مثلت القاعدة التي انطلقت منها السياسة الهادفة الى تعميق الاندماج مع الاقتصاد العالمي وكانت معالم هذه الظاهرة تتجسد بإيجازفي:-

1 - تفاقم البطالة وتزايد مرتبتها الرقمين العشريين.

2- إزدياد الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

3- تزايد التهميش الاجتماعي بشكل خطير.

عند الحديث عن الاقتصاد العراقي نجد أن هناك جوانب قصور عديدة يمكن رصدها في محاولة لتقييمه، فعلى مستوى الاختلالات الهيكلية مازالت هناك قطاعات مهمة وحيوية مهمشة وتعاني ضعفاً في أدائها وقلة اهتمام صناع السياسة الاقتصادية، ولعل من أبرز هذه القطاعات قطاع الصناعة التحويلية (الذي لا تتعدى نسبة مساهمته 1,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وضعف أداء قطاع المصارف والتأمين (إذ تقل نسبة مساهمته عن 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وقطاع البناء والتشييد الذي تقترب مساهمته من 3.5 في المائة. فضلاً عن مشكلات في قطاع الزراعة مثل ضعف الاستثمارات واعتماد أساليب تقليدية في الري والزراعة، وتراجع حصص العراق المائية المتأتية من نهري دجلة والفرات كل ذلك يأتي مقابل هيمنة لقطاع النفط (تزيد نسبة مساهمتها على 56 - 62 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ومما يزيد الطين بلةً أن هذا القطاع أيضاً يعاني من مشكلات واختلالات داخلية عميقة منها

النقص الكبير في الاستثمارات والتكنولوجيا، وتهالك بنيته التحتية، وضعف الصناعات المساندة له كالكهرباء وغيرها. وأدت تلك السياسات إلى ما يلي:

1- تباين مستويات المعيشة بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة.
2- وأثرت على الطبقات الكادحة والفئات الوسطى بشكل خاص. 3
3- وبالمقابل أدت الى تحسن كبير في دخول وأستهلاك بعض الشرائح، وعلى الخصوص لمن يعملون بأنشطة ذات علاقة بالمشاريع التي طرحتها سلطة الاحتلال في البلاد أو في قطاع التجارة الخارجية، أوفي المضاربات أوالتهريب. وكان التأثير أفقياً وعمودياً وفي مختلف الطبقات الاجتماعية، وحتى في داخل الطبقة الواحدة، ونمت الفئات الطفيلية المرتبطة بالرأسمال الدولي في الخارج وبين عملية تفكيك وتصفية ركائز العمليات الانتاجية وأنتشار الفساد الاقتصادي الواسع وقيام السلب والنهب في الداخل ، ولا تختصر هذه الطفيلية على القطاع الخاص أو النشاط الخاص، بل إنها تمتد الى قطاع الدولة ويعني ذلك أنها مرتبطة بالشرائح المختلفة في القطاعين العام والخاص، كما إنها أدت الى أحتدام الصراعات الطائفية وحالة الاستقطاب، وادت الى تكريس الطابع "الطائفي – المناطقي لبناء الدولة"، الذي نشأ عنها تناقضين:

الأول، بين الدور السياسي التقليدي للدولة، المتمثل في تأمين ديمومة النظام المسيطر دون عوائق.

والثاني، وبين دورها الاقتصادي المتمثل في تأمين "الريع" للقطاعات الطائفية والمناطقية الطامحة للسلطة والثروة والتي أحتلت مواقع سيطرة على المفاصل الاقتصادية والسياسية والامنية الاساسية.

الدولة الريعية: دولة المحاصصات الطائفية.

احتلال العراق فرض حكام أختيرمعظمهم مقدما على أساس ولائهم الظاهر لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول، وتبنت سلطة الأئتلاف الدولية الانتقالية "منهجية الارض الجديدة" في ظل غياب المعلومات عن كيفية ادارة المدن فعلياً. الدولة الريعية لاتنتظر الدعم من مواطنيها بل تستحوذ على مصادر الدعم الذاتية "ريوع النفط ،الغاز، المعادن.. الخ" لحماية موقعها ومصالحها ضد التهديدات الداخلية حصريا، وبالضرورة فأن الدولة نشأت على النقيض من الاصلاح والتغيير، وترى بقائها متوقفا على مافيات الفساد ومليشات المحاصصات الطائفية وعلى ادامة الاستبداد. بل لاتظهر إلا حين تلوح في في الإفق مخاطر الانتقال الى الديقراطية

(تتمترس عندما تشاهد المظاهرات في الشارع)، حيث تسيطر العلاقات الأبوية والعشائرية والوجاهية على العلاقات بين الحاكم والمحكوم أوالحقوق والواجبات، وتصبح العلاقات الشخصية فوق العلم والكفاءة والمعرفة .لذلك يشير قسم كبير من الاقتصاديين الى إن الاقتصاد الريعي يتلائم مع طبيعة النظم السياسية التي تحكم من خلال فئة او فئات بعينها "محاصصة". تستند على توزيع الريع وفقاً لولاءآت الفئة، سواء كانت قبلية او عشائرية او طائفية او مناطقية (لاحظ المخطط الافتراضي). يقول د. **زياد الحافظ ([1])"** ان الاهتمام الأساسي هو حماية النظام القائم والمستفيدين وبدلاً من الأبداع والمخاطرة يقود الى بناء مجتمع بعقلية ريعية، قوامه جهد قليل ودخل كبير، وهذا بدوره يولد مشاعر الأسترخاء في المجتمع . كما يولد عدم رغبة المواطنين في الانخراط في الحياة السياسية، أو في واجبات تحتاج الى جهد. الدولة مكتفية بتسلم مواردها الطبيعية من الخارج، وبذلك تنعقد أشبه بالصفقة بين الدولة والمواطنين، هي غير محتاجة لجهد مواطنيها، فهي لاتنتظرمنهم

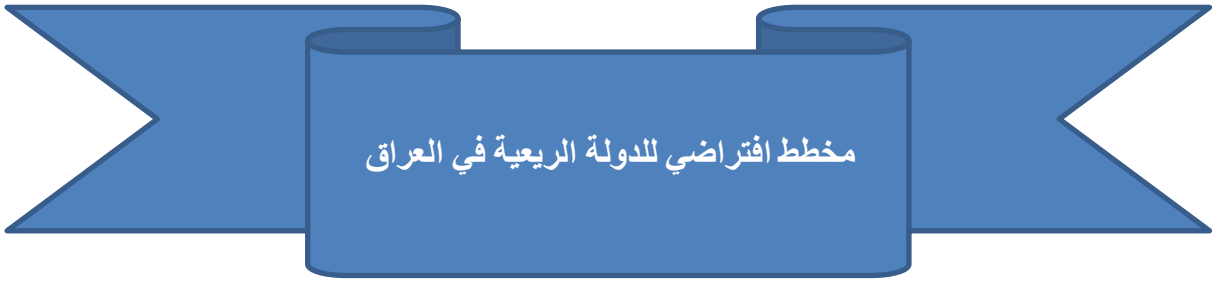

- **الدولة الريعية**

([1])– د. زياد الحافظ: كاتب وباحث عربي مقيم في الولايات المتحدة – مقالة منشورة على الانترنيت – أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية – مركز دراسات الوحدة العربية– المعهد السويدي في الأسكندرية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005

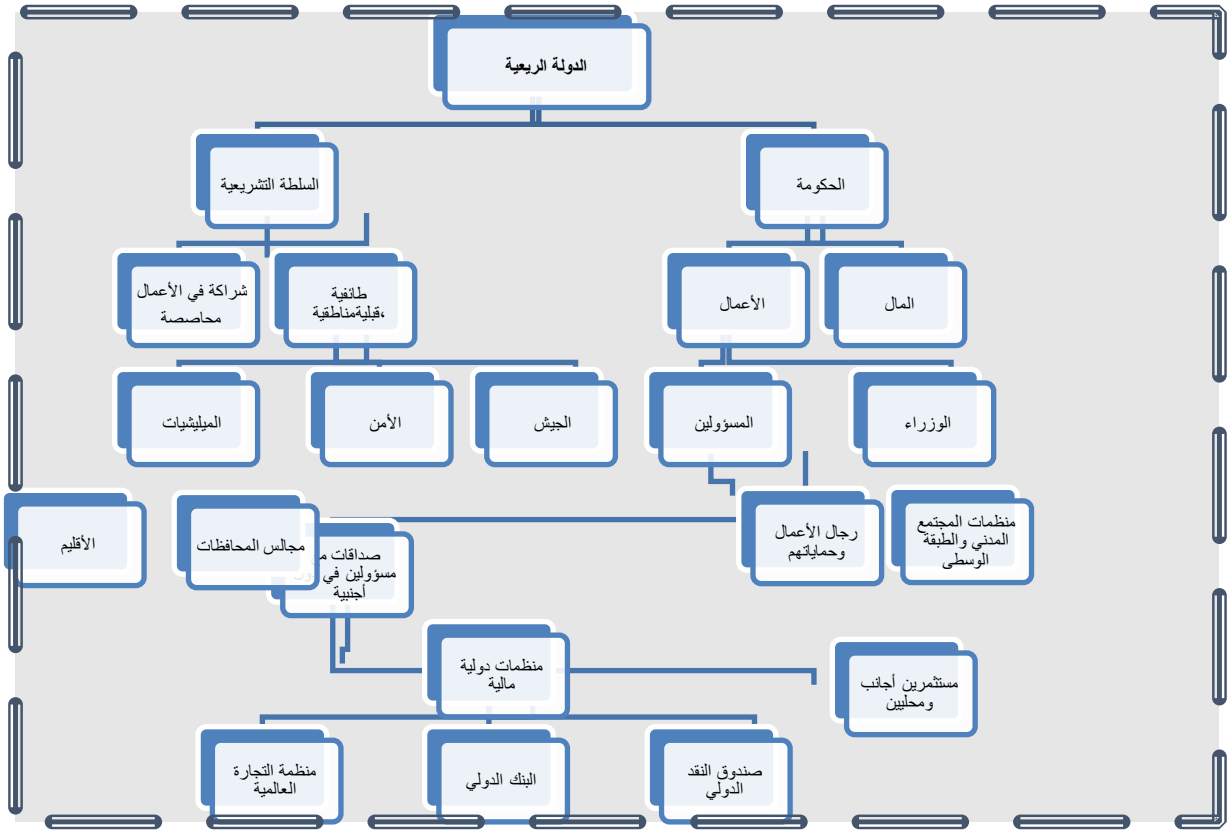

"الشكل من عمل الدراسة: عمل افتراضي يظهر تشكل الدولة المركب والمعقد بعد 2003 (اتحادي – اقليم – محافظات) وعلاقات طائفية ومناطقية وقبلية محاصصية ترتبط بميليشات ومحاسيب وجميعها ترتبط بعلاقات دولية واقليمية ومنظمات مالية دولية ،ومستثمرين اجانب ومحليين. بالاضافة إلى منظمات مجتمع مدني وطبقة وسطى ذات نفوذ ضعيف."

ثروة تستلمها على شكل ضرائب جراء خدمات. وبالمقابل المواطنين مرتاحين وسعداء، بالذي يحصلون

توليد عليه دون عناء ولا بذل جهد" (16). وهذا بدوره يؤدي الى شحة في الانتاج" أي كان نوعه" ويخلق بؤرة لتفشي البيروقراطية واللامبالاة في سائر الاجهزة في الدولة وتنخلق أجواء تفتقد فيها:

1- القيم الاقتصادية والاجتماعية.

2- ثقافة العمل والإنتاج

2- تطوير البنية التحتية.

3- تدني حالة التعليم والثقافة المجتمعية.

وبدلاً من أن يساهم الريع بالنهوض والتقدم، يلعب دوراً في ترسيخ وتوسيع حالة الاتكالية ويساهم في بناء فئة نفعية همها، كيفية الحصول على المال بأي من الطرق، إذ يسود الاقتصاد الريعي، تكوينات تتمحور حول العشيرة او القبيلة أو الاسرة الممتدة الواحدة، بالاضافة الى الطوائف والأثنيات والمناطقية وميليشاتها وغيرها من التقسيمات والتصنيفات والمكونات القائمة في اقتصادها على هذه السلعة. وجرياً على تلك المميزات، فأن العلاقات الأجتماعية السائدة في نمط الإنتاج الريعي مغلقة بطبيعتها، وأحكمت هذه التشكلات قبضتها بالفعل على موارد الدولة. حيث نمط الاقتصاد السائد لاي مجتمع، يشكل مفتاحاً هاماً لفهم الكثيرمن العلاقات الاجتماعية والثقافية والسلوكية لذلك المجتمع.. والدولة وهي تحصل على جزء كبير من دخلها، سواءً من موارد الريع او غيره ،على الرغم ما يستنزف من موارد هائلة من النقد الأجنبي، فضلاً عن إنها خلقت آثار انكماشية شديدة على نمو الطلب الكلي وعلى قطاعات الانتاج، ولم تؤدي الى خلق وظائف جديدة، وبالتالي لم تعمل على معاجة تفاقم البطالة التي يعانيها العراق، ولا تفتح آفاق الى تنويع الاقتصاد، وبخاصة قطاعي الصناعة والزراعة او تساهم في عملية التنمية، وانما وسعت من مستوى خط الفقر، واحدثت فجوة كبيرة في مستوى المداخيل بين فئات المجتمع. كما وأدت الى ضعف الادخار والاستثمار بفعل ارتفاعات الضريبة التي حددها البنك المركزي في البداية. ومن جانب آخر لوحظ أن الدولة قد أصابها الترهل نتيجة التوظيف غير المدروس الذي يزداد سنوياً بعشرات الإلوف أغلبها "ترضيات محاصصة وفساد" وهذا يرهق الموازنة برواتب إضافية من إيرادات النفط وهذا ما تكشفه الموازنات التشغيلية أثناء إرتفاع الأسعار العالمية وبالمقابل يؤدي هبوط الإسعار إلى انخفاض الإيرادات ففي عام 2014 عند هبوط اسعار النفط من 140 دولار للبرميل الواحد إلى أدنى من 40 دولار للبرميل الواحد ومع الحرب ضد "داعش" أدى ذلك إلى عجز كبير في الموازنة، مما دفع الحكومة للهرولة تجاه الديون لتغطية نفقات الحرب وإلى دفع رواتب الموظفين، نتيجة عدم اخذ الحذر من تقلب أسعار النفط التي تمر بحالات ارتفاع وانخفاض بشكل شبه دوري لأسباب عديدة منها تتعلق "العرض والطلب، التخمة في الأسواق، تلاعب كبريات الشركات والمتحكمين بالسوق النفطية العالمية، نشاط أو ركود الأقتصاديات الكبرى" وهذا ما تكررمن جديد أيضا وأدى إلى حصول صدمة في 2020، حيث انخفض سعر برميل النفط الواحد إلى أقل من 20 دولار نتيجة لحرب الاسعار، مما أدخل الحكومة والاقتصاد في مأزق يصعب الخروج منه، في ظل الركود الاقتصادي العالمي وجائحة كورونا التي شلت الحياة في مختلف انحاء العالم، حيث تدهورت اقتصاديات بلدان كبرى عديدة وشركات عالمية متعدية الجنسيات

وقضت على العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة في العالم وحالة ركود اقتصادي مخيفة توصف بأنها فاقت أزمة 2008-2009 ولا تعرف ملامح لنهايتها لحد الآن، وما برح هذا الوباء يحصد المئات من أرواح البشر كل يوم، وتحولت مدن العالم إلى أشباح، الأمر الذي يطرح تساؤل : كيف ستكون حال الدول الريعية في البلدان النامية وموازناتها والدول العربية والخليجية والعراق منها،وكيف هو حال العراق في ظل البطالة والفقر والفساد المالي والاداري وفقدان صناديق السيادة والتحوط؟. لقد نتج عن السياسية الحكومية السابقة عدد من الظواهر التي أدت إلى عرقلة مساعي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أهمهاك

أولا، البطالة.

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الاساسية التي تواجه معظم دول العالم وتعد البطالة من المشكلات المستعصية في الدول النامية، وبالذات الدول العربية وبخاصة العراق وتحتل الأولوية في العراق نظراً لارتفاع معدلاتها بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد وكثرة المشاكل الناجمة عنها. وبالرغم من خطورتها إلا انها لم ترصد بشكل دقيق، والدليل على ذلك تناقض الإحصاءات الرسمية حولها ، فضلاً عن تناقضاتها مع ما تنشره المنظمات الدولية. ففي الوقت الذي تشير إحصاءات **البنك الدولي** إلى ان نسبة البطالة في العراق تزيد عن 50%. فأن نتائج المسح الذي أجرته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ومع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أشار إلى إن معدل البطالة في العراق يبلغ 28.1%. كما إن المنظمات غير الرسمية حددت نسبة البطالة في العراق تبلغ مابين 40-60 %، تشير تقديرات **وزارة التخطيط العراقية** إلى أن نسبة البطالة في العراق بلغت 35 بالمئة، من بينها 14 بالمئة نسبة الخريجين العاطلين عن العمل، يرى مختصون أنها مرتفعة جداً، قياساً بالإمكانيات الاقتصادية المتاحة لواحد من أغنى بلدان العالم، بما يحتويه من كميات نفطية هائلة وثروات أخرى. أعلن **الجهاز المركزي للإحصاء**، أن نسبة البطالة بين الشباب في العراق بلغت 22.6 بالمائة. وقال الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط في إحصائية اجراها، إن "نسبة البطالة بين الشباب للفئة العمرية بين 15 الى 29 سنة بلغت 22.6% بارتفاع عن المعدل الوطني بلغ 74%"، مشيرا الى ان "البطالة لدى الذكور لهذه لفئة بلغت 18.1%، في حين بلغت البطالة لدى الاناث نسبة 56.3%". وأضاف البيان أن "نسبة معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة قد بلغت 36.1%"، مبينا أن "الذكور الشباب شكلوا نسبة 61.6% مقابل 8.8% للإناث الشابات". وأعلن **صندوق النقد الدولي** في أيار 2018 ان معدل بطالة الشباب في العراق تبلغ اكثر من

40%. تفاقمت مشكلة البطالة في العراق خلال السنوات الاخيرة بسبب غياب الخطط الحكومية التي تهدف الى توفير فرص عمل للعاطلين من خلال تفعيل القطاع الخاص، كما يتخرج سنويا من الجامعات الاف الطلاب دون ان يجدوا وضائف لهم في الدولة .

ثانياً، الفقر في العراق.

ذكر **البنك الدولي** في تقرير، أنه يبلغ عدد سكان العراق 38.5 نسمة واجمالي الناتج المحلي 197.7 مليار دولار، ومعدل الفقر وفقا لخط الفقر المحدد بـ 3.2 دولار في اليوم هو 17.9٪ فيما ترتفع النسبة باحتساب 5.5 دولار دخل في اليوم الى 57.3 دولاراً، لكن خط الفقر الوطني تم تحديده بـ 22.5٪. فيما يبلغ معدل العمر في العراق 69.6. وبحسب إحصائية **البنك الدولي** فإن "نسبة الفقر في العراق وصلت إلى 41.2 % في المناطق المحررة، و30 % في المناطق الجنوبية، و 23 % في الوسط، و 12.5 % في إقليم كردستان".وأوضحت الإحصائية أن "48% من السكان في العراق أعمارهم أقل من 18 عاما بينهم 23% فقراء، أي كل طفل من أربعة أطفال يصنف فقير، وتشير الإحصائية الدولية إلى أن "5 % نسبة الأطفال الفقراء في كردستان، و50 % نسبة الأطفال الفقراء في المحافظات الجنوبية، وقد نشرت **الأمم المتحدة بالتعاون مع جامعة أوكسفورد،** مؤشرا للفقر متعدد الأبعاد، يقيس الفقر.

جدول 16: بطالة الشباب في الدول العربية

2014	2009	
20.0	21.7	الجزائر
42.0	27.0	مصر
34.6	32.3	العراق
28.8	28.6	الأردن
20.7	20.9	لبنان
48.9	43.7	ليبيا
46.6	47.1	موريتانيا
20.2	18.1	المغرب
42.7	38.1	فلسطين
23.3	22.8	السودان
78.0 (2015)	16.1	سوريا
31.8	30.5	تونس
29.9	24.8	اليمن
29.7	24.5	المنطقة العربية
14.0	13.7	العالم

المصدر: البنك الدولي 2016 والإسكوا 2016 – سوريا: خمس سنوات في خضم الحرب.

- الارقام الواردة : نشرات المنظمات الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " وزارة التخطيط والتعازن الإنمائي، وزاره العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التخصيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء، الاعلام جريدة الشرق الأوسط

مستوى الصحة أو التعليم أو مستوى المعيشة في العراق، تصل نسبة السكان القابعين تحت خط الفقر المحلي إلى 18.9 في المئة من إجمالي عدد السكان، أما بالنسبة لخط الفقر الدولي، فإن النسبة تصل إلى 2.5 في المئة فقط، وذلك وفقا لآخر إحصاء في عام 2012. وأترك الارقام الرسمية والدولية والاعلامية تتحدث عن حجم ومستوى الفقر في العراق، هذا، ويبلغ أعداد الموظفين في القطاع العام والمتقاعدين أكثر من 5 ملايين شخص تخصص لهم رواتب نصف ميزانية العراق سنوياً؛ مما يعني عدم توفر الأموال اللازمة للاستثمار والتنمية الشاملة. ومما يعني أيضاً ازدياد الدين العام الذي ارتفع من 73.1 مليار دولار في عام 2013 إلى 132.6 مليار دولار في عام 2018، هذا في حين أن الاحتياطي النقدي قد أخذ في الانخفاض من 77.8 مليار دولار عام 2013، بحيث وصل 40.8 مليار دولار في عام 2018.

يبلغ الريع النفطي السنوي للعراق حول نحو 70 مليار دولار سنوياً، لكن رغم هذا الريع العالي، نجد أن نسبة الفقر في البلاد قد ارتفعت منذ احتلال 2003، حيث تشير معلومات **البنك الدولي** إلى أن نحو 50 في المائة من نسبة الأطفال الفقراء تكمن في المحافظات الجنوبية، وهو أمر إن دل على شيء، فهو أنه من بين الأسباب الرئيسية للحراك الشعبي الواسع والمظاهرات في المحافظات العراقية وبخاصة الجنوبية والوسطى، كما هو حاصل منذ بداية فصل الخريف" في الأول من اكتوبر 2019 نضيف أيضا بأنها شملت العراق كله "مع الاخذ بظروف المناطق الاخرى" ونعتقد يتفق معنا بعض المحللين الاقتصاديين والسياسيين أن المتظاهرين والناشطين هم من بيئة مختلفة محتقنة "مثلت كل شرائح المجتمع ولعب الشباب والمرأة دوراً متميزا فيها" بسبب المظالم والتهميش والإقصاء الذي يعانونه جراء نقص الخدمات والفقر والبطالة، نتيجة المزيد من التدهور في أوضاع سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل مشاركة الشباب بين 15 - 24 عاماً تراجعاً ملحوظاً اضافة إلى مشاكل كثيرة مجتمعية واقتصادية. لاحظ اطار مخطط رقم 1 "

إطار رقم (1) تجربة البرازيل – تخفيض الفقر

اطار رقم (2) تجربة سنغافورة – القضاء على الفساد

في البرازيل هناك 12 مليون أسرة، تلتزم بإرسال أبنائها للمدرسة وللوحدة الصحية. بفضل Bolsa Familiaوقد استحدث هذا البرنامج الرئيس الأسبق البرازيلي "لولا دا سيلفا" وهو عبارة عن سياسة إعادة توزيع الدخل في بلاده من أعلى إلى أسفل. حيث يقدم 0.5%من الناتج الإجمالي في صورة مساعدات نقدية لـ 12 مليون إسرة. بشرط إلتزامها بتحسين حياة أبنائها من الفقر، وتم تحويلات للاطفال بحدود 12 دولار شهرياً، وقد ساهم ذلك البرنامج في تراجع معدلات الفقر الى 27%خلال الفترة الاولى من رئاسة **لولا دا سيلفا** والتحويل الذي يساعد لهذه البوليصة العائلية يتم عن حصيلة الضرائب التي تشتمل على ضرائب تصاعدية، ويعد نجاح للادارة البرازيلية في جعل فكرة الضرائب التصاعدية. ان مرحلة التعليم مجانية من الأبتدائية حتى الدكتوراه، وكذلك الخدمات الصحية متضمنه تقديم الأدوية، وهي الفكرة التي تكررت في العديد من دول أمريكا اللاتينية والتجربة اللاتينية هي نموذج اقتصادي يجمع بين انطلاق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وهذا مادفع المنظمة الأممية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكيتاد") لأن تقدم هذا النموذج كبديل للسياسات التحررية التي هيمنت على العالم فترة التسعينيات، وتسببت في انتاج الازمة المالية الحالية. ان السبب في

تجربة سنغافورة. التي كانت الى عهد ليس ببعيد ذات سجل سيىء، وذات الأمكانيات البسطة بالمقارنة مع أمكانيات العراق الأقتصادية. والتجربة شاهدة حديثة على قدرة الدول، على تسخير أمكانياتها المتوفرة من أجل تحقيق أنجازات هامة، وغير مطروقة تجعل الأخرين يقفون أحتراماً لها للوقوف بوجه الفساد وتصبح قدوة يحتذى بها في هذا المجال فقد وقفت سنغافورة ضد الفساد بكل انواعه . وبمثل ما ذهب أليه التجربة المذكورة، نعتقد أن المجتمع العراقي يحتاج لأن يكون محصناً ضد الممارسات الفاسدة مثلما "يحتاج الجسم البشري لاكتساب المناعة ضد المكروبات والفيروسات" وذلك لايكون ممكناً الا ببناء اسس قوية للمؤسسات وتشريعات قانونية فاعلة وتنمية ثقافية مجتمعية تستهجن الفساد، ومتى ماتوفرت "الأرادة والعزيمة" ونهج المعنيين في سلطة القرار نهج الدول التي سبقتنا في هذا الميدان. الأخذ بتجارب الدول التي نجحت بمكافحة الفساد، وذلك ليس فقط بالاعتماد على المؤسسات الحكومية وأنما أشراك المؤسسات غير الحكومية "منظمات المجتمع المدني والنقابات" الفاعلة منها، وتوفير نوع من الثقة وعدم التدخل الحكومي في شؤونها. لانها منظمات يفترض أن تكون مستقلة عن الاجهزة

عدم الرضى للنتائج التي أسفر عن تطبيق نوعية معينة من السياسات التنموية في معظم الدول النامية التي ناهزت فترة ثلاثين عاماً. وهي مجموعة السياسات التي انطلقت في "توافق واشنطن" الذي جسد الليبرالية الجديدة الاقتصادية المحددة في برامج الاصلاح الاقتصادي. ان الدول التي ألتزمت بهذه النوعية من السياسات لم تعجز عن اختراق جدران التخلف والتبعية المحيطة بها، والانطلاق إلى رحاب التنمية السريعة فحسب ، بل أنها عجزت عن تحقيق أيضاً عن تحقيق تقدم ملموس في إنجاز أهداف أكثر تواضعاً.		الحكومية، والاستفادة من خبرتها الفتية في ميدان كشف الحقائق. فيما يتعلق بحقوق الانسان وفي مكافحة الارهاب وفي رصد التجاوزات الانتخابية وفي غيرها، والتعاون معها هنا في ميدان محاربة الفساد وتخليص البلاد منه. فالحملة التي بدأتها الحكومة ضد الفساد مع كل مافيها لم تجدي شيئاً يذكر، ونقترح على أصحاب القرار أذا توفرت الجدية والمسؤولية والارادة "مسؤولين وأفراد المجتمع" أن يعجلوا بأصدار:- 1-"قانون مكافحة الفساد"، كما فعلت سنغافورة من قبل. 2- وأن يتزامن ذلك مع رفع رواتب الموظفين والعمال من ذوي الدخل المحدود والعاملين في الضرائب والجمارك والعقارات. 3- تأهيل مستوياتهم التعليمية والتكنولوجية في مستوى تقديم الخدمات وذلك بالتركيز على حزمة من القوانين الصارمة "طاردة للفساد"وضمان تطبيقها الفعلي على الجميع بدون أستثناء وتوفير أستقرار أمني.

- حرصت الدراسة أن تضع الارقام كما وردت من مصادرها اعلاه عدا بعض التعليقات

ثالثاً، الفساد المالي والاداري.

بعد التغير والاحتلال عام 2003، إنتقلت مظاهر الفساد الإداري والمالي المختلفة إلى كل مفاصل الدولة ومؤسساتها الجديدة وأتسمت الفترة بأوضاع اجتماعية وسياسية وأقتصادية غير مستقرة وبتزايد حالات الفساد التي تمثلت بفتح أبواب الانحراف في القيم الأخلاقية وبحالات

الكسب السريع من خلال وسائل الفساد المختلفة. في هذا الصدد تشير قراءة إلى أن " تفاقم الفساد مع تصاعد سياسات الانفتاح الاقتصادي واتساعها والنشاط المتزايد لرفع القدرة التنافسية للمنتجات والذي ترافقه حركة الأموال وحركة غسل الاموال المتصلة بالجريمة المنظمة. وبلغ في التسعينات درجات غير مسبوقة في جميع انحاء العالم، ولذلك تزايد الوعي بضرورة مكافحته، وأظهرت الأبحاث العديدة التي نشرت من قبل المؤسسات المتخصصة الكلفة الباهظة التي يتطلبها القضاء على الفساد ، كما أظهرت دوره في إعاقة النمو وتخريب التنمية على المستوى الاقتصادي وانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي في أي بلد بعاني تلك الآفة الخطيرة "([1]).

ففي العراق تشير مصادر الى انه جرى هدر اموال منذ 2004-2012 بقيمة 245مليار دولار أمريكي، وفي مصادر اخرى تقول فيها وزارة التخطيط ان ماتم هدره وتبذيره ونهبه بطرق الفساد المالي والاداري، وحسب وزير التخطيط السابق، تم توظيف 700 مليار دولار، من 2004 - 2012 لم يصرف منها سوى 20% والسؤال اين ذهبت 80% من هذه الاموال ؟!([2]) تحدث د. أحمد الجلبي([3]) قبل وفاته عن الفساد المالي بالقول: "اتضح لنا وجود مافيات فساد كبيرة استولت على المصارف، ولديها شركاء في البنك المركزي، كما أن هناك مسؤولين كبارا في الدولة يدعمون تلك المافيات ويحمونها وتشير التحقيقات إلى أن أحد المعنيين قد حول خلال السنوات الثلاث الماضية ستة مليارات وخمسمئة وخمسة وخمسين مليونا وستمئة وستين ألفا وثلاثمئة وثمانية وستين (6,555,660,368) دولارا من البنك المركزي إلى حسابه في ثلاث شركات وهمية في بنك الإسكان الأردني"، فضلا عن بعض المعاملات الأخرى. وقال أيضاً ان «سبب الانهيار الاقتصادي هو فترة الحكم من سنة 2006 إلى سنة 2014 حيث دخل العراق مبلغ 551 مليار دولار والحكومة استوردت ما مجموعه 115 مليار دولار والبنك المركزي باع للبنوك الأهلية كمية 312 مليار دولار، مضيفا ان «هذا المبلغ الذي أهدر (312 مليار دولار) مشدداً حسب قوله كان بإمكانها بناء الاحتياطي النقدي". وتعتبر قضايا الفساد في العراق من أهم القضايا التي سببت انهيار الاقتصاد العراقي وإفلاس خزينته وظهور عجز كبير في ميزانية العامين 2015 و 2016، 2017، 2018، 2019 أما في عام 2020 فقد دخل

([1])- انظر : سمير التنير – الفقر والفساد في العالم العربي – دار الساقي – بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2009 ،ص 13 .

([2]) د. عباس الفياض – بحث بعنوان " الفساد المالي والاداري في العراق وكيفية ومعالجته" – قدم في مؤتمر كلية الادارة والاقتصاد ، البصرة ، عام 2013 ومنشور في مجلة الجامعة المحكمة.عام 2014 موجود أيضاً على شبكة الانترنيت.

([3])- د . احمد الجلبي : عضو مجلس النواب العراقي ، وعضو اللجنة المالية في البرلمان حتى وفاته 2015.

العراق في مأزق مالي وكساد اقتصادي يصعب الخروج منه بفعل انهيار اسعارالنفط والفساد المالي والاداري وجائحة كارونا التي أشير لها من قبل. والسؤال المطروح أما كان الأجدران يجري استثمارجزء من هذه الأموال في اعادة هيكل الاقتصاد، وتجديد تلك المصانع والمؤسسات الانتاجية، بدلاً من الحديث عن المشاريع الوهمية التي يشيرلها المسؤولين في الدولة و مجلس النواب، التي بلغت 6000 مشروعاً وهمياً، وما خصص لها من مبالغ بحدود 200 مليار دولار !!! لنتعرف على منظمة الشفافية الدولية ، وكيف يجري تقييم الدول وما موقع العراق منها؟ تمنح المنظمة من خلال مؤشر مدرك الفساد، كل دولة درجة تتراوح مابين الصفر وعشرة درجات، بمعنى أن الدولة التي تحصل على عشرة درجات، فتقديرها نظيف وخالي من الفساد. أما الدول التي تحصل على تقدير أقل من خمس درجات، فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات والمشاريع في هذه الدول خاضعة للفساد بأنواعه. وتعتمد المنظمة على عينة من الدول يتم أختيارها سنوياً، تطرح بعض الأسئلة لأستقصاء الحقائق ، حول سوء أستخدام السلطة والمسؤلية لتحقيق مصالح ذاتية ،على حساب المال العام أو على حساب أموال الشركات بالنسبة للقطاع الخاص. وتعتمد المنظمة على التقصي الميداني او مسوحات معينة ومحددة لهذا الغرض (مثل البنك الدولي، المجموعة الدولية لتطوير الادارة وعلى شبكة المصادروالمعلومات، من المؤسسات التي تعتمد على استطلاعات وأستبيانات والمجموعة الدولية للتجارة، المنتدى الاقتصادي العالمي، وحدة الاستخبارات التابعة لمجلة الأيكونوميست، مركز أبحاث الأسواق الدولية، مجموعة أستشارات الأخطار السياسية والأقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة). أن تقرير منظمة الشفافية الدولية يشير الى أن العراق يقع في أسفل السلم في الترتيب العالمي، وفي نسب متزايدة فيما يخص قيمة مدركات الفساد، خلال الفترة الممتدة من سنة (2003 وما بعدها " أنظر الجدول" يحتل مراكز متدنية حتى عام 2018، 2019) حيث أحتل على المستوى العالمي الترتيب 169. في حين تربعت كلُ من الدنمارك وفلندا ونيوزلندا والسويد المركزالأول، وتأتي سنغافورة في المركز الثاني. أما على مستوى البلدان العربية. فيأتي ترتيب العراق العشرين وتاتي بعده أيضاً السودان والصومال على التوالي . في حين تتقاسم كل من الأمارات وقطرالأول عربياً والمركز 27 دولياً، وموقع العراق خطير جداً في كل معنى الكلمة.أن المعلومات التي يوفرها تقرير مدركات الفساد المنشورة سنوياً، بغض النظر عن المبالغة أو عدمها فأنها توفر معلومات، لأصحاب القرار أو الجهات المعنيه في التخطيط وللباحثين الأقتصاديين العديد من المعطيات الهامة والمفيدة. أذ تقدم هذه مادة رقمية وكمية يمكن التعامل معها. أما بالنسبة للبحث المطروح، فأنها دعمت المفاهيم والأفكار التي وردت في مشكلته وفرضياته .

أــ تقدم المؤشرات كيف تغيرت معايير النزاهة في الأدارات الحكومية وفي القطاع الخاص كثيراً في السنين الماضية وفي دول (متقدمة ونامية) ولم تعد مشكلة الفساد متجذرة في دول دون غيرها. أذ يلاحظ كيف انتقلت بلدان من مواقع متوسطة ومتدنية في الفساد الى مصاف الدول المتقدمة مثل سنغافورة (انظر تجربة سنغافورة وكيف قضت على الفساد المالي والاداري كما مشار في ايطار رقم 2 اعلاه)، هونغ كونغ، باربيدوس، تشيلي، بهامس، ألأرغواي، كوريا الجنوبية، الأمارات العربية المتحدة، قطر.. الخ وغيرها تمكنت من تحسين معدلاتها، كما في أستراليا ونيوزلندا وهنكاريا وأندنوسيا.. الخ وعلى المعنيين ان يبدوا من حيث انتهى الآخرون.

ب- المعايير العالية للدول التي تعكسها التقارير الواردة، تقدم تطبيقات أحسن وأفضل لمعايير النزاهة والعكس بالعكس صحيح، "ولا ينبغي كما يقول الباحث" وولفغالغ كاسبر"[1] النظر الى المقارنات الزمنية للفساد بشكل تقريبي بسبب التغيرات المنهجية المتبعة وطبيعتها الذاتية. أن التقارير تعطي انطباعاً بأن الدول النزيهة تكاد تنحصر معظمها في الدول الأكثر تطوراً، في حين ان الدول التي يكثر فيها الفساد عادة ماتكون من الدول النامية. مما يعطي انطباعاً بتفاعل بين شيوع الفسادً للحكام وتدني المستوى المعاشى للمواطنين من ذووي الدخول المتدنية وبينهم وبين الذين يعيشون تحت مستوى الفقر وهذا ما تقرب منه البحث.

ج- مؤشرات مدركات الفساد المتصاعدة في العراق من 2003 حتى 2018، 2019. تعطي اعتقاداً أستعصاء القضاء على الظاهرة، وبالتالي يصعب القضاء على حالة الفقر في البلاد، حتى لو جرى التصميم والعزم في إدارة المؤسسات الحكومية والخاصة بأفضل الطرق. إذ لايمكن الحاق الهزيمة بالفساد، أذا كانت الأعراف الأجتماعية والسياسية، تتقبل وتشجع على تعاطي الرشوة وتحرص للدفاع عن منتسبيها ونخبها بفعل المحاصصة والمناطقية وتعتبر السياسية "حلبة للثراء". وهذا مؤشرفي البحث. نخلص للقول يصعب الحديث على القضاء على ثلاثي الفساد والبطالة والفقر، مالم يجري اعادة النظربالعملية السياسية والاقتصادية وذلك بعاملين:

الأول، أن الاستراتيجية التي مارسها المحتلون، والتي تتحدد، بأضعاف الدولة وأعتماد آلية السوق الحرة والتي لا تزال لم تتغير، سببت الكثير من الكوارث الراهنة "بطالة .. فقر.. فساد " وهي أستراتيجية حدها كمحرك ومنظم للعملية الاقتصادية، وتشكيل البنية السياسية على أساس طائفي ومكوناتي، والحالة لم تتغير وهي أستراتيجية مشوهة وغير عقلانية. كما ساهمت بذلك

(1)- وولفالغ كاسبر:بروفسور الفخري للاقتصلد في جامعة نيو ساوث ويلزالبريطانية وزميل أقدم بمركز الدراسات المستقلة

دول أقليمية ودولية في التدخل في الشأن العراقي، وتحول العراق الى ساحة صراع، لكل هذه الأطراف .

الثاني، إن القوى السياسية العراقية، لم تنجز برانامجاً أستراتيجياً تنموياً وطنياً عراقياً، بل فضلت اختيار السياسة الطائفية في تحقيق المكاسب"فساد مالي واداري" وعلى حساب غيرها، وتحول البرامج السياسية والاقتصادية ، كملاحق للأستراتيجية الامريكية، وأثرت تلك الى دخول العراق في دوامة العنف الطائفي على حساب المواطنة، وجرى التعيين على هذا الاساس، مما أهدر طاقات بشرية ومالية كبيرة .

منظمة الشفافية الدولية / جدول (1) لمدركات الفساد العالمي وموقع العراق بين الدول.

Rank	Country	CPI2016	Number of Sources	Std Error 2016	90% Confidence interval		Scores Range		Data Sources											
					Lower CI	Upper CI	Min	Max	World	World	Global Insight	Bertelsmann	African Develo Ba	IMD	Bertelsmann	World	PRS Internatio	Varities	Economi	Freedom House	PERC
1	New Zealand	90	7	2.56	86	94	79	99		90	83			95	99	79	93		90		
1	Denmark	90	7	2.46	86	94	83	99		85	83			98	99	85	93		90		
3	Finland	89	7	1.46	87	92	83	94		91	83			94	90	85	93		90		
4	Sweden	88	7	1.33	85	90	83	93		86	83			86	90	85	93		90		
5	Switzerland	86	6	1.57	83	89	80	90		80	83			88	90		85		90		
6	Norway	85	7	1.85	82	88	80	93		80	83			83	80	84	93		90		
7	Singapore	84	8	2.35	81	88	73	91		88	83	73		91		85	76		90		89
8	Netherlands	83	7	2.32	79	87	71	90		82	83			89	71	82	85		90		
9	Canada	82	7	2.03	79	85	73	90		73	83			85	80	79	85		90		
10	Germany	81	7	2.73	77	86	67	90		67	83			85	80	79	85		90		
10	Luxembourg	81	6	1.96	78	84	72	85		85	83			81	80		85		72		

10	United Kingdom	81	7	2.12	77	84	71	90		80	71			80	80	80	85		90		
13	Australia	79	8	1.27	77	81	72	83		80	83			81	80	78	76		72		81
14	Iceland	78	6	3.81	71	84	61	85		85	83			80	61		85		72		
15	Hong Kong	77	7	2.62	73	82	67	87		82	83			87		77	67		72		74
15	Belgium	77	7	1.55	74	79	72	83		73	83			79	80	74	76		72		
17	Austria	75	7	1.36	73	77	71	80		73	71			74	80	79	76		72		
18	USA	74	9	3.15	69	80	64	90		65	71			74	90	72	76	69	90		64
19	Ireland	73	6	4.31	66	80	54	83		83	71			83	71		76		54		
20	Japan	72	8	3.02	67	77	52	78		78	71			74	52	75	76		72		78
166	Iraq	17	5	1.87	14	20	10	20			10	20					15	19	19		
168	Guinea-Bissau	16	4	2.09	13	20	13	22	13		22		14				15				
169	Afghanistan	15	5	1.74	12	17	10	20	13		10	20				13		16			
170	Libya	14	4	2	11	17	10	19			10	12					15		19		
170	Yemen	14	7	3.05	9	19	2	28	2	12	10	28					15	14	19		
170	Sudan	14	7	2.99	9	19	2	22	2		22	16	11				6	22	19		
173	Syria	13	5	1.97	10	16	8	19			10	8					15	12	19		
174	Korea (North)	12	3	1.39	10	15	10	15			10	12					15				
175	South Sudan	11	5	3.21	5	16	2	19	2		10	16	5					19			
176	Somalia	10	5	2.98	5	15	0	17			10	8	0				15	17			

المحور الثالث: ملاحظات نقدية.. مقاربات .. مقترحات وأفكار .. للخروج من مأزق الريعية.

مما لاشك فيه يعاني الاقتصاد العراقي من تشوهات هيكلية في قطاعاتة المختلفة فضلاً عن تخريب وتدمير البنية التحتية نتيجة الحروب في ظل النظام الدكتاتوري وتدني الانتاجية ومعدلات بطالة عالية وتضخم خيالي وتدني في العملة الوطنية (الدينار العراقي) في ظل حصار قاتل وفوارق معيشة لاتوصف وتدهور صحي وتعليمي واسع.. بعد الاحتلال الذي حصل عام 2003 وسقوط النظام الدكتاتوري، جرى الحديث عن الاصلاحات الاقتصادية، الأمر الذي يبعث للتساؤل هل ان تلك الاصلاحات الاقتصادية ضرورية؟ وإذ كان الجواب بنعم فما هي هذه الاصلاحات وما نوعها وكيف نعالجها، وماهي صفاتها ومضمونها. وما هدفها، وهل هي إجراء وطني ودراسة مستفيضة لواقع الاقتصاد؟، ام إن الاصلاح مفروض من جهات معينة، وإذا كان كذلك فما اطاره النظري؟ وللاجابة على ذلك يتطلب بلا شك دراسة النشاط الاقتصادي، ودراسة الهيكل الاقتصادي وتقديم معالجات حقيقية للتشوهات القائمة فيه، وما الطرق التي يمكن ايجادها، لجعل الاقتصاد قادر على تقديم تحسين دائم لوسائل العيش، من خلال التوزيع العادل للموارد الوطنية. حيث يتصف العراق بأنه من البلدان الغنية بالموارد، اذ يمتلك احتياطي نفطي يقدر 143 مليار برميل ويحتل المرتبة الثالثة في قائمة الدول الأكبر في العالم من حيث الاحتياطي النفطي. ويشكل النفط الميزة الاقتصادية فيه، وبنفس الوقت يشكل التهديد الاول للاقتصاد الريعي الوحيد الجانب وكذلك عامل تهديد لما يسمى بالديقراطية غير المستقرة الى حد بعيد، كما و يعد المحرك الرئيسي للتنمية طويلة الامد، إذا استخدم بشكل علمي وعقلاني وخلاف ذلك فأنه يقف عائقاً أمام التنمية المستدامة، وفي قراءات اخرى بات الاقتصاد العراقي على مفترق طرق في ظل صراعات طائفية ومحاصصة وفساد مالي وإداري وموازنات بين المد والجزر تعاني عجوزات كبيرة، وظروف أمن غير مستقروعمليات هجرة واسعة. ومن جانب آخر ان الاقتصاد العراقي يعاني اشكالات كثيرة، وبحاجة الى اصلاح، بل والى اصلاح جذري، ولكن المشكلة التي يفترض معرفتها، ونعني بها مضمون هذا الاصلاح، وكيف جرى ترويجه من قبل المدارس المختلفة، التي تشترك في الفلسفة والغايات والاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. التي تهدف الى اعتماد السوق دون غيره محرراً للنشاط الاقتصادي وآلية لممارسته وتوجيهه والترويج الى مفهوم وممارسة الخصخصة دون أن يسبق ذلك دراسات جدوى حقيقة لهذا التوجه. ولم ينظر أصحاب القرار إلى تجارب بلدان مشابهة لظروف العراق، وما حل بها جراء الأخذ بتلك الوصفات، أو بشواهد الازمة العالمية التي يعيشها العالم جراء عبثية السوق الحرة، والتي دفعت رؤوساء البلدان الكبار، لايجاد ضوابط تحد من تلك العبثية. ومن جانب آخرأن فشل وصفات المؤسسات الدولية في ايجاد حلول جعل بلدان نامية كثيرة تعيد النظر (بتوافق واشنطن) وبشروطه القاسية على تلك البلدان، بل أن الفشل جعل

المؤسسات الدولية التي روجت لتلك الوصفة بإعادة النظر بها او التخفيف من النبرة إتجاهها بعد ان فشلت تجارب عديدة، جربت تلك الوصفات ولم تحصد التنمية المنشودة بل الشقاء المستمر "ولا ندري لماذا تمسك القائمين من اصحاب القرار بهذا التوجه؟". أن صياغة السياسة الاقتصادية تعد من المهام الاساسية للنجاح طويل الأمد في الحوكمة الاقتصادية، و صياغة سياسة وطنية تبين بشكل واضح الخطوط الرئيسية لادوار القطاعين العام والخاص وكذلك المختلط والتعاوني واعادة هيكلة الاقتصاد وتنويعه واعتماد اللامركزية بإجراءآت تمكينية أساسية يمكن اتخاذها في اطار خطة تنموية استراتيجية تأخذ بإعتبار امكانيات الاقتصاد العراقي، واشكاليات التنمية التي مرت بها بلدان مشابهة لظروف العراق ونجحت في تحقيق التنمية.

سنركز مناقشتنا في هذا المحور على مدى استثمار الموارد النفطية الريعية التي حصل عليها العراق بعد عام 2003 في تغيير هيكلية الاقتصاد العراقي وتحقيق التغيرات المطلوبة في بناء هذا الاقتصاد من خلال استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية الاجمالية في إطارها الكمي والوصفي التي تبين لنا، أن الدولة العراقية لم تستخدم الموارد المالية الكبيرة المتأتية من الصادرات النفطية وفقاً لمبدأ الرشادة والعقلا نية بل كانت تستخدم مبدأ "اصرف مافي الجيب يأتيك مافي الغيب" كما أكدت عليه الكثير من الكتابات، في الوقت الذي أكدت كل نظريات التنمية في البلدان النامية على ضرورة تشخيص المصدرالذي ولد الفائض الاقتصادي في الدول النامية وتوظيفه في تطوير القطاعات السلعية الانتاجية والانشطة الاخرى التي تخلق قيم مضافة لتحقيق عملية التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية المستدامة، وهذا الأمر لم يتحقق في الاقتصاد العراقي حتى غاب عن بال الدولة، ولفترة طويلة بأن النفط في العراق هو مرهون بوقت وزمن وسينضب، فضلاًعن أنه عرضة لمتغيرات خارجية عدة. وكان على الدولة أن توجه هذه الفوائض المالية نحو الاستثمار في الانشطة الاقتصادية المهمة وإجراء الحسابات الدقيقة للموازنة بين متطلبات الحاضر والمستقبل . ولكن مما يأسف له أن السياسات الاقتصادية في العراق لم تحقق هذا الهدف. و أشيرإلى شيء سبق وان أكدته في مناسبات عديدة، هو فشل تجربة الاصلاح الاقتصادي وفشل نموذج "توافقات واشنطن" الذي سارت عليه فلسفة اصحاب القرار بعد2003 التي انجبت الفساد الضخم وتحالف السلطة والمال ذات النزعة المحاصصية، التي ادت إلى اغتناء فئة قليلة "محاسيب" مرتبطة بالشركات الخارجية، ونمت سياسة الاستيراد " الاستهلاكي تحديداً" وهذا الفشل لم يقتصر بالعراق لوحده، وانما شمل بلدان اخرى التي روجت لخفض الدعم واضعاف الدولة، وتفكيك مؤسساتها والخصخصة وتحرير السوق وغيرها من امور، دون التطرق إلى عدالة التوزيع أو توفير الوظائف والتشغيل، أوالتفكير بماهية

اولويات الاصلاح أو كيفية إدارة الدولة، مما أدى إلى أن تشمل التشوهات كل القطاعات الاقتصاد، والتي تظهر بشكل واضح من خلال انخفاض نسبة مساهمة القطاعات السلعية "الصناعة والزراعة" في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. إذ تشير إحدى المصادر، أن قطاع الصناعة انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 4.2%عام 2002 إلى نسبة 0.4%عام 2012 وتراجع نمو هذا القطاع بعد هذا العام بشكل واضح، أثر توقف أغلب مؤسسات الإنتاج بسبب الفوضى الاقتصادية، التي شهدتها الاقتصاد العراقي بعد هذه الفترة، وعملت التخريبات التي شملت أغلب شركات القطاع الصناعي مثل صناعات الحديد والصلب والصناعات البتروكيمياوية وصناعات النسيج والمواد الغذائية، اضافة إلى ذلك أن الدولة لم تستثمر العوائد المالية التي حصلت عليها بعد التغيير، في تأهيل هذه الشركات وإعادة تشغيلها، لذلك استمرت حصة هذا القطاع بالتضائل التدريجي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأخرالذي انخفضت نسبة مساهمته من 8.6%في عام 2002 إلى نسبة 1.5%في عام 2012، وأصبح العرض المحلي من المنتجات الزراعية لاتسد الطلب المحلي المتزايد عليها وتقلص حجم إنتاج هذا القطاع. ومن ذلك يبدو إن هنالك علاقة عكسية في تطور قطاع النفط الخام على حساب تطور القطاعات الاقتصادية، وخاصة منها الانتاجية كالصناعة والزراعة، إذ يظهرإن نمو قطاع النفط بمعدلات عالية والقطاعات الانتاجية تنمو بمعدلات سالبة. وبهذا الصدد نشير إلى أن بعض الدراسات، على أن استكمال عملية البناء التنموي للاقتصاد تحتاج إلى:

1- تصدير 6 مليون برميل باليوم لمدة عشر سنوات، لكي تسترد عافية البنية التحتية، ويستكمل بناء قطاع الخدمات بكل جوانبه، لكي يواكب التقدم الحاصل في دول المنطقة.

2- شرط ان يرافق ذلك ارادة وطنية مخلصة والحقيقة أن هذه الارادة في الأمد القصير لايمكن أن تتحقق أو شك في تحقيقها في ظل تركيبة سياسية وأقتصادية معقدة تطفو على بنيتها المحاصصات الطائفية والجهوية.

3- وحتى إذا افترضنا توفر مصادر التصدير، فأن كميات الانتاج المستهدفة والايرادات المتوقعة لم تكن مضمونة في ظل تدن أسعار النفط في السوق العالمية في الوقت الحاضر وعدم القدرة على التنبؤ بمعدلاتها في ظل المتغيرات الدولية السريعة والمفاجئة. في ضوء هذه الخلفية لا يبدو للمراقب وجود إدارة اقتصادية ذات منظور واضح أو موحد، مع تواضع التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية ومن أبرز الامثلة على

ذلك جولات التراخيص النفطية التي سببت ضررا كبيراً للاقتصادالعراقي([1]). كما لا يبدو أن هناك هيئات رقابية ومتابعة قوية. إن غياب منظورتنموي واضح أو موحد مع تواضع التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية وضعف وتعدد مراكز الإدارة الاقتصادية، ساهم وسيساهم بزيادة الاعتماد على الريع النفطي. يقول د. سمير التنير: " ينبغي النظر إلى اقتصاد البلدان العربية النفطية كاقتصاد ذو طبيعة ثنائية فهناك قطاع مهيمن ذو كثافة كبيرة لرأس المال هو قطاع النفط وهناك قطاع تقليدي يمتاز بكثافة العمل هو القطاع غير النفطي. ويقدم القطاع النفطي الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان([2]).

المقترحات الاستراتيجية:

* اصلاح القطاع الصناعي واعادة هيكاته. ووضع سياسة اقتصادية فعّالة، والقيام بالإصلاحات الضرورية لتأمين ما يقتضيه ذلك من تنسيق وتكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وتطوير آليات وضع الموازنة العامة، وتخطيط وتنفيذ البرامج الاستثمارية. وتطوير المصارف والمؤسسات المالية وتحقيق أستباب أمني وأستقرار سياسي

* اصلاح القطاع الزراعي وإعادة هيكلته .وتحسين خصوبة الارض وتزويد الفلاحين والمزارعين بالمكائن والالات الحديثة وبالاسمدة ومكافة الآفات الزراعية وحماية منتجاتهم وتطوير الريف حضارياً.

* تنويع الاقتصاد افقياً وعمودياً بعد قراءة بحثية لقدرات البلد الاقتصادية والمنتجات الوطنية.

* تشجيع القطاع الخاص الوطني للنهوض بمهامه الوطنية. وضع المعايير المحاسبية الدولية قيد التطبيق في الافصاح المالي، وفوائده بالنسبة للمستثمرين والمالكين والممولين وحاملي الأسهم، وغيرها من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وضمن الشركات المعولمة، وكذلك المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وقواعد السلوك الاخلاقي للمحاسبين المهنيين.

([1]) راجع مؤلف د. عباس الفياض الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي. "علما أن جولات التراخيص وقعت في وقت لم يكن فيه العراق يعاني من شحة في الأموال، ولم يكن قيد التمويل يحول دون تطوير صناعته النفطية في العراق"- للمزيد يمكن مراجعة دراسة للدكتور نبيل عبد الرضا حول جولات التراخيص – الحوار المتمدن.

([2]) أنظر : د. سمير التنير – التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً- الجزء الثاني – دار المنهل اللبناني، بيروت ، ط! ، 2008 ، ص 99- ، 100 .

* ضرورة الوقوف على حقيقة قوة الدولة اقتصادياً، أي عدم الدخول في صراعات خارجية قد تكلف الدولة مزيداً من الاعباء في مرحلة النهوض.

* تشجيع التصنيع من خلال زيادة الانفاق على بند الطاقة، كقطاع هام يقوم عليه النشاط الصناعي وبما يساهم في زيادة الانتاجية ورفع نسب التخصيصات للقطاعات التي توفر القيمة المضافة للاقتصاد.إذ لازالت الدولة تستورد أكثر من 95% من حاجاتها من السلع الصناعية و85% من حاجاتها من المواد الغذائية ولا تصدر إلا سلعة واحدة هي "النفط ".

* إحتواء الاقتصاد غير الرسمي ومحاربة الغش الضريبي "معرفة كم يستحوذ من الكتلة النقدية في العراق".

* اعادة بحث السياحة المحلية والدولية "التاريخية والدينية والثقافية" وتشجيعها، وايجاد مبتكرات جديدة لجذب السياحة.

* الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع تشغيل الشباب.

* محاربة الفساد ومتابعة قضايا أموال الدولة المسروقة بجدية في الداخل وفي المحافل الدولية منذ 2003. وحصر ثروات كبار المسؤلين وتحديد مصادرها من قبل الاجهزة الرقابية وأن يتحقق ذلك قبل تولي المسؤولية العامة ومكافحة عمليات غسل الأموال وانتقال الأموال غير المشروعة، وتفعيل الاجراءات القانونية بحق المخالفين.

* أنشاء أجهزة رقابية فعالة ذات صلاحيات واسعة. تتمتع بأستقلال تام بعملها، وتعد تقاريرها بشكل دوري وعلني للمواطنين وبالتعاون مع المؤسسات الاعلامية.

* تبني استراتيجية تنمية مستدامة، واعتماد خطط تنموية متوسطة وقصيرة الأجل، بالاشتراك مع حكومة الاقليم والحكومات المحلية، تهدف إلى توسيع وتنويع وتحديث قاعدة الاقتصاد، وتنمية القدرات البشرية، والاستخدام العقلاني والكفوء لموارد البلاد، بما يحقق مستوى ونوعية حياة أفضل لجميع المواطنين.

الخلاصة.

يحتاج العراق الى مقاربة عقلانية واقعية تنطلق من المعالجات الأساسية للاقتصاد، ومشاكله الفعلية والجمع بين دور السوق ودور الدولة في مواجهة المقاربات. التي تقدس الدولة بالمطلق أو السوق بالمطلق، يتطلب الامر انتهاج سياسة تسعى بإتجاه تظافر الجهود بين القطاعين الدولة والخاص والمختلط ، بما يؤدي الى تعظيم العائد الاقتصادي ودفع عجلة التنمية. آخذين في الاعتبار الأولويات الاجتماعية ،وحاجة البلد الى استراتيجية تدفع بأتجاه انتقال من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد انتاجي. ووضع الريع في صلب سياسة التنمية المستدامة وأستخدامه لتعظيم

الثروة الوطنية، وهذا يتطلب اخراج الريع من التداول الاستهلاكي وتوجيهه نحو الأستثمار في البنية التحتية. والتركيز على تعظيم فرص التشغيل وزيادة الانتاجية، وغير ذلك نرى صعوبة أطلاق تنمية مستدامة أو بناء ديقراطية أو تنفيذ برنامج دون ان يكون للدولة دوراً نشيطاً، بالاضافة الى تنشيط وتحفيز القطاعات الاخرى الخاص والمختلط والتعاوني..الخ فليس المطلوب واقعية او عدم واقعية الخصخصة واقتصاد السوق. بقدر ما مطلوب فشلها، بعد ان تضاءل بريقها ولا يتعدالأمر كونه "موضة" كما يقال لم تزكيها التجارب، والعمل بأتجاه الدولة التنموية. التي تشكل تجربة النمورالآسيوية نموذجاً لها والدول الناشئة دليل منطقي مكمل لها وتجاوز الهنات فيها. وأن تتضافر جهود عقول العراقيين من اقتصاديين بمختلف الاختصاصات وغيرهم من الاختصاصات الاخرى في القانون والسياسة.والفلسفة والاختصاصات العلمية الاخرى ،للخروج بمعالجات تضع الاقتصاد في الاتجاة الصحيح، وبالاستفاده من التجارب والخبرات الدولية والاقليمية في هذا المجال.

المصادر العربية:

1. ابن خلدون في المقدمة .... وتحديداً في الفصل الاول - الفصل الخامس منه.
2. آدم سمث – ثروة الامم ترجمة حسني زينة- معهد الدراسات الاستراتجية- ط1 - بغداد، بيروت،2007 .
3. بول بريمر – عام قضيته في العراق- النضال لبناء غد مرجو- ترجمة عمر الأيوبي- صادر عن دار الكتاب العربي بيروت،لبنان،2006 .
4. التنير، سمير – الفقر والفساد في العالم العربي – دار الساقي – بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2009
5. التنير، سمير – التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً- الجزء الثاني – دار المنهل اللبناني، بيروت ، ط! ، 2008 .
6. جوزيف ستكلتز- العولمة ومساؤها- ترجمة فالح عبد القادر حلمي – مراجعة د. مظهر محمد صالح- الناشر بيت الحكمة ، ط1 ، العراق ، بغداد، 2003 ،
7. زياد الحافظ:– مقالة منشورة على الانترنيت - أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية - مركز دراسات الوحدة العربية- المعهد السويدي في الأسكندرية،تشرين الثاني/ نوفمبر 2005.
8. حسين مهدوي- طبيعة الدولة الريعية، بدون، 1970

9. الريس، محمد ضياء الدين - الخراج و النظم المالية للدولة الإسلامية – دار الأنصار – القاهرة، ط4 ، 1977 .
10. شريف دلاور- حتى لايسرق المستقبل- دار الطناني للنشر والتوزيع- القاهرة ط1، 2014
11. سمير أمين – الاقتصاد السياسي للتنمية للقرنين العشرين والواحد والعشرين – ترجمة فهيمة شرف الدين- دار الفارابي- بيروت، لبنان، ط1، 2002 .
12. عبد الرضا ، نبيل ، حول جولات التراخيص – الحوار المتمدن
13. عباس الفياض – بحث بعنوان " الفساد المالي والاداري في العراق وكيفية ومعالجته" – قدم في مؤتمر كلية الادارة والاقتصاد ، ة البصرة ، عام 2013 ومنشور في مجلة الجامعة المحكمة.
14. عباس النصراوي- دفاعاً عن القطاع العام- منشور باللغةالأنكليزية – وجرت ترجمته في مجلة الثقافة الجديدة العراقية.
15. - كارل ماركس -رأس المال- المجلد الثالث -عملية انتاج رأس المال - ترجمة د. فالح عبد الجبار دار-الفارابي بيروت- لبنان،2013 .
16. - كبة، ابراهيم - دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي – مطبعة الارشاد- الطبعة الاولى- الجزء الاول- بغداد 1970
17. لودفيج فون ميزس- السياسة الاقتصادية ، آراء لليوم والغد- ترجمة د. حازم نسيبه ، تدقيق فادي حدادين- الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن، ط1 ، 2007 ، ص 122
18. فلاديمير أليش لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، بدون.
19. مجموعة مؤلفين – النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية معهد الدراسات الاستراتيجية – ط1 ، بغداد ، اربيل، بيروت، 2007 ؛ ومجموعة أخرى من الباحثين سأذكر بعض مصادرهم بالانكليزية للاستفادة.
20. نعومي كلاين – عقيدة الصدمة ،صعود رأسمالية الكوارث – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط4 ،لبنان، 2017
21. ولفالغ كاسبر: البروفسور الفخري للاقتصلد في جامعة نيو ساوث ويلز البريطانية وزميل أقدم في مركز الدراسات المستقلة

المصادر الاجنبية:

1- Jeffrey D. Sachs and M. Warner, 'Natural Resoure Abundance and Economic Growth' NBER Working Paper; no. 5398. Nation Bureau of Economic Research. Cambridge. MA. December 1995. P. 39.

2-Throvalduer Gylfason, 'Natural Resources and Economic Growth; Whatis the Connection? 'CESifo Working Paper; no. 530. Center for Economic Studies and IFO, Institute for Economic Research, Munich, August 2001, pp. 1-10.

3-Press Terry Lynn Karl, the Paradox of Plenty: Oil and Petro-State (Berkeley, CA: University of California, 1997

4-*Lenin, '' Imperialism, the highest Stage of Capitalism'' in Robert C Tucker, ed., the Lenin Antbology New York; W. W. Norton, 1975).

5-ecosociete- Montreal-Canada, 1998, P.62Cite par Michel Chussu Dovsky in La Mondialisation De La Pouvrete Ed

الرسوم والاشكال.

* الرسم الافتراضي للدولة الريعية من عمل الدراسة – ينشر لاول مرة

*اطار1، 2 من عمل الدراسة(مقاربة مختصرة لتجربتين عمليتين بشرح موسع في كتاب سينجز قريبا للمؤلف).

* جدول االبطالة : البنك الدولي، الأسكوا (2016).

* تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2016 ولاتختلف مكانة العراق في السنوات اللاحقة.